وزيادة الكفاءة والفاعلية للقطاعات االقتصادية المختلفة، واعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية لها صفة الدوام واالستمرار من أجل خلق اقتصاد مستقر ومرن ومتنوع. ومن هنا تم وضع الأطر واقتراح السياسات والخطط الكفيلة بتعزيز عملية التنويع االقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التنافسية العالمية، وقد تمثلت هذه السياسة أولا في بناء الأساس للتحوالت الهيكلية من خلال خلق وتطوير البنية الأساسية في الدولة، والتي تتمثل من ناحية في البنية الأساسية المادية من طرق مواصالت ومساكن وخدمات صحية، ومن ناحية ثانية في تطوير البنية الأساسية البشرية من خلال إتاحة الفرص التعليمية والصحية لدعم الكفاءات البشرية.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي